

سيناتور أمريكي يهدد بنشر أسرار بحوزة الكونجرس عن قتل خاشقجي

هدد سيناتور أمريكي ديمقراطي بنشر معلومات سرية جمعها الكونجرس عن اغتيال الصحفي السعودي "جمال خاشقجي" إذا استمرت إدارة "دونالد ترامب" في المماطلة ورفض تقديم تقرير للكونجرس يحدد بدقة الجناة في تلك الجريمة من الرأس إلى الذيل.

والثلاثاء، كان يتعين على مديرية الاستخبارات القومية (الوطنية) الأمريكية تسليم التقرير المذكور إلى لجان العلاقات الخارجية والاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ، لكن ذلك لم يحدث؛ ما أثار غضبا داخل أروقة المجلس.

ولم يصدر أي بيان من الاستخبارات القومية حول سبب التأخر في تسليم التقرير.

وردا على ذلك صرح عضو لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ "رون وايدن"، للصحفيين، الجمعة، بأنه إذا فشل مدير الاستخبارات القومية في إصدار التقرير بحلول نهاية محاكمة الرئيس "دونالد ترامب" المستمرة حاليا أمام مجلس الشيوخ، فإنه سيطلق عملية تسمح للمجلس بنشر المعلومات التي بحوزته "من جانب واحد"، حسب ما نقل موقع "بار فيد" الأمريكي في تقرير له ترجمه "الخليج الجديد".

وقال "وايدن": "لقد مر أكثر من عام على قيام عملاء الحكومة السعودية باغتيال خاشقجي في القنصلية السعودية بمدينة إسطنبول (2 أكتوبر/تشرين الأول 2018)، ومع ذلك ترفض إدارة ترامب الاعتراف بشكل علني بمن أمر بهذا الاغتيال، وبدلا من ذلك تتدخل بشكل أساسي من أجل التغطية على الأمر".

وأكد السيناتور الديمقراطي عن ولاية أوريغون أن العملية التي سيقودها داخل مجلس الشيوخ للكشف عن تلك المعلومات الحساسة تستند إلى لائحة المجلس، خلال تشكيل لجنة الاستخبارات عام 1974، والتي نصت على أنه يجوز للجنة الكشف عن أي معلومات في حوزتها إذا كانت تخدم المصلحة العامة.

وأوضح "وايدن" أن العملية ستتطلب تصويتا داخل اللجنة أولا، ويمكن أن تنتهي بالتصويت الكامل في قاعة مجلس الشيوخ، وهو أمر قد يستغرق أسابيع.

وردا على سؤال حول ما إذا كانت هذه الخطوة ستحظى بالدعم الكافي لكي توافق عليها اللجنة التي يسيطر عليها الجمهوريون ومجلس الشيوخ، قال "وايدن" إنه لا توجد شهية كبيرة بين الجمهوريين في مجلس الشيوخ للتغطية على السعوديين.

واستحضر "باز فيد"، تصويت مجلس الشيوخ، في ديسمبر/كانون الأول 2018 على إنهاء المساعدات الأمريكية للحرب السعودية في اليمن، رداً على مقتل "خاشقجي"، مشيراً إلى أنها خطوة تتناقض مع رفض "ترامب" الحديث عن مسؤولية القيادة السعودية علناً حول جريمة القتل تلك.

وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، منح الكونجرس مهلة شهر للاستخبارات الأمريكية للإعلان عما إذا كان ولي العهد السعودي "محمد بن سلمان" مسؤولاً عن جريمة قتل "خاشقجي" أم لا.

جاء ذلك في مشروع الميزانية الدفاعية السنوية المعروفة باسم "قانون صلاحيات الدفاع الوطني" الذي مرره مجلس النواب الأمريكي.

وذكرت وسائل إعلام أمريكية أن "جاريد كوشنر"، صهر ومستشار الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، قام بمفاوضات مع أعضاء من الكونجرس، نيابة عن البيت الأبيض، لحذف بنود تُحمّل الإدارة السعودية مسؤولية مقتل "خاشقجي" وحرب اليمن، لكن تم الإبقاء على تلك البنود في النسخة الأخيرة من مشروع الميزانية.

وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018، قُتل "خاشقجي" داخل قنصلية بلاده بمدينة إسطنبول، وباتت القضية من بين الأبرز والأكثر تداولاً في الأجندة الدولية منذ ذلك الحين.

وعقب 18 يوماً على الإنكار، قدمت خلالها الرياض تفسيرات متضاربة للحادث، أعلنت المملكة مقتل "خاشقجي" إثر "شجار" مع أشخاص سعوديين، وتوقيف 18 مواطناً في إطار التحقيقات، دون الكشف عن مكان الجثة.

المصدر | باز فيد/إيما لوب + ترجمة وتحرير الخليج الجديد